"بين الحياة والموت"

اللاجئون والمهاجرون محاصرون وسط حلقة مفرغة من الانتهاكات في ليبيا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية .

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان .

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة .

صورة الغلاف انتشلت جثث خمسة لاجئين ومهاجرين في البحر بعد غرق قاربهم قبالة سواحل مدينة الخمس الليبية في 27 أغسطس / آب 2019. أعاد خفر السواحل الليبي الناجين إلى ليبيا لمواجهة الاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى.

© MAHMUD TURKIA/AFP via Getty Images

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2020
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2020
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 19/3084/2020
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

1. ملخص تنفيذي

"في إحدى الليالي، في حوالي الثالثة فجراً، جاء بعض المجرمين إلى بيتنا. ضربوا زوجتي، فاشتبكتُ معهم، ولكنهم طعنوني في ساقي وقالوا: "إذا تحركت، سنطلق النار عليك". ثم اختطفونا وأخذونا إلى عنبر خارج طرابلس. طلبوا مبلغ 20 ألف دولار فدية عن كل شخص. كان في العنبر 16 أو 17 شخصاً، بعضهم من الصومال وإريتريا وإثيوبيا. بقينا هناك حوالي 15 يوماً... كانوا يضربون الناس. فبمجرد وصول أشخاص، كانوا يجردونهم من ثيابهم، ويضربون الرجال ويغتصبون النساء. بعد أسبوعين، لاحت لي فرصة فهربت".

"أحمد" الذي تعرض لسلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، حيث كان يعيش ما بين عامي 2017 و2019، بعد فراره وهو صبي من حركة الشباب المجاهدين المسلحة في الصومال.

يجد اللاجئون والمهاجرون في ليبيا أنفسهم محاصرين في حلقة مفرغة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي المطوَّل وغيره من أشكال الحرمان غير القانوني من الحرية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والقتل غير المشروع، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والعمل القسري على أيدي الأطراف والجهات الحكومية وغير الحكومية، وذلك وسط مناخ من الإفلات شبه التام من العقاب.

إلا إن هذه المعلومات ليست جديدة. فعلى مدى سنوات، دأب لاجئون ومهاجرون، وليبيون النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن الصحفيين وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، على التحذير من الأوضاع المروِّعة التي يُجبر اللاجئون والمهاجرون في ليبيا على العيش في ظلها. ولطالما أظهرت بحوث سابقة لمنظمة العفو الدولية المدى الصادم لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت ضد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا على مدى العقد الماضي.

وتستمر صنوف القسوة التي تُمارس ضد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا بلا هوادة، بينما تتفاقم معاناتهم بسبب القيود على التنقل، والتي فُرضت منذ مارس/آذار 2020 بغرض احتواء وباء فيروس كوفيد-19، مما جعل آلاف الرجال والنساء والأطفال عالقين إلى أجل غير مُسمى وسط أوضاع من الفظائع لا يمكن تخيلها.

وفي إطار تقصي الوضع الحالي للاجئين والمهاجرين في ليبيا، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مفصَّلة مع 43 شخصاً؛ وراجعت وثائق رسمية، وبيانات وتصريحات، وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي تديرها مؤسسات ليبية، وتقارير ومعلومات صادرة عن هيئات الأمم المتحدة وعن منظمات محلية ودولية، كما فحصت مواد سمعية وبصرية وتحققت منها، ومن بينها لقطات فيديو وصور ولقطات بالأقمار الاصطناعية. ولم يطلب باحثو منظمة العفو الدولية زيارة ليبيا لإجراء البحوث بغرض إعداد التقرير الحالي، وذلك بسبب قيود التنقل في أعقاب تفشي وباء فيروس كوفيد-19، وأجروا المقابلات بشكل أساسي في الفترة من مايو/أيار إلى سبتمبر/أيلول 2020 من خلال وسائل الاتصال عن بُعد. وكان من بين الذين أُجريت معهم مقابلات 32 من اللاجئين والمهاجرين الذين سبق لهم العيش في ليبيا، أو كانوا يعيشون هناك وقت كتابة التقرير الحالي، وقد اختيروا بناء على مدى استعدادهم لمشاركة خبراتهم. كما أجرى باحثو منظمة العفو الدولية مقابلات مع 11 شخصاً آخرين لديهم معرفة مباشرة بوضع اللاجئين والمهاجرين في ليبيا و/أو على اتصال بمراكز الاحتجاز، ومن بينهم موظفون في منظمات معنية بحقوق الإنسان ومنظمات إنسانية، ونشطاء من المجتمع المدني المحلي، وصحفيون. واستخلصت المنظمة نتائجها أيضاً من خلال عملها منذ فترة طويلة في مراقبة وتوثيق وضع اللاجئين والمهاجرين في ليبيا. وقد أرسلت المنظمة النتائج والتوصيات إلى فتحي باشاغا، وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، وإلى بعثة ليبيا الدائمة في جنيف، ولكنها لم تتلق أي رد بحلول موعد نشر التقرير الحالي.

ويكابد اللاجئون والمهاجرون في ليبيا هذه المحنة وسط مناخ من استمرار النزاع المسلح وانعدام الأمن وغياب القانون. كما يحتدم النزاع من أجل الشرعية والحكم والسيطرة على الأراضي بين حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة، والتي تسيطر على معظم مناطق غرب ليبيا، والجيش الوطني الليبي، المعلن ذاتياً، والذي يسيطر على معظم مناطق شرق ليبيا، ويدعم كل طرف عددٌ لا حصر له من الميليشيات و/أو الجماعات المسلحة أو كليهما، كما تسانده قوى أجنبية.

وبالرغم من ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تنفيذ سياسات تؤدي إلى حصر المهاجرين واللاجئين في ليبيا. ففي إطار السعي لخفض عدد الأشخاص الذين يصلون بشكل غير نظامي إلى أوروبا عبر البحر خلال السنوات الأخيرة، على وجه الخصوص، قدمت إيطاليا وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوارب سريعة وتدريبات ومساعدات أخرى إلى حكومة الوفاق الوطني من أجل تمكين قوات خفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل من اعتراض اللاجئين والمهاجرين في عرض البحر ثم إنزالهم في ليبيا. ولم يحدث مطلقاً أن كان هذا الدعم مشروطاً بأن تعتمد حكومة الوفاق الوطني إجراءات تكفل احترام حقوق اللاجئين والمهاجرين، بل لقد أسفرت في واقع الأمر عن تعرُّض آلاف الرجال والنساء والأطفال للاحتجاز تعسفياً إلى أجل غير مسمى في ليبيا عقب اعتراضهم في عرض البحر.

وخلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى منتصف سبتمبر/أيلول 2020، أنزل خفر السواحل الليبي ما لا يقل عن 8,435 شخصاً في ليبيا، وفقاً لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة. وسُلم كثيرون منهم إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، التابع لوزارة الداخلية، حيث تعرضوا للاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مُسمى في ظروف غير إنسانية. وظل آلاف آخرون معرضين للاختفاء القسري، عقب نقلهم إلى مراكز احتجاز غير رسمية، وأحدها في مدينة طرابلس ويُعرف باسم مصنع التبغ (وهي إشارة إلى وظيفته السابقة)، ويسيطر عليه جهاز الأمن العام والتمركزات الأمنية، وهو ميليشيا تتبع حكومة الوفاق الوطني ويقودها **عماد الطرابلسي**، بالإضافة إلى عدة "منشآت للتحريات والتحقيقات" في مدينتي طرابلس وزوارة، تخضع اسمياً لسيطرة وزارة الداخلية، وغير ذلك من المواقع التي لم يُفصح عنها. كما اختفى آخرون قسرياً بعد اقتيادهم من مراكز احتجاز تتبع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث احتُجزوا أول الأمر عقب إنزالهم.

ويعيش اللاجئون والمهاجرون في ليبيا على الدوام عُرضة لخطر القبض عليهم أو اختطافهم على أيدي قوات الأمن، أو أفراد الميليشيات والجماعات المسلحة، أو عصابات الاتجار بالبشر، أو العصابات الإجرامية أو غيرها من العناصر الضالعة في أنشطة إجرامية. فالملاحظ أن جميع اللاجئين والمهاجرين الذين أُجريت معهم مقابلات في سياق إعداد التقرير الحالي، وعددهم 32، سبق وتعرضوا للقبض عليهم أو اختطافهم مرةً واحدةً على الأقل خلال إقامتهم في ليبيا، وأمضى كثيرون منهم فترات وراء القضبان في مراكز احتجاز متعددة. ولم تكن أي من عمليات القبض التي وثّقتها منظمة العفو الدولية تستند إلى قرارات قضائية، ولم تُتح لأولئك المحتجزين، بما في ذلك من احتُجزوا عقب عمليات الإنزال، إمكانية الطعن في قانونية احتجازهم. وكان جميع اللاجئين والمهاجرين الاثنين والثلاثين، الذين أُجريت معهم مقابلات لغرض التقرير الحالي، قد احتُجزوا من أجل الحصول على فدية مرةً واحدةً على الأقل، وتعرضوا للتعذيب أو الاغتصاب أو التجويع، إلى أن تمكنت عائلاتهم من تأمين مبلغ الفدية.

ومن هؤلاء **"داويت"**، وهو لاجئ فرَّ من التجنيد القسري لأجل غير مُسمى في بلده الأصلي، وكان يسعى للوصول إلى أوروبا بعد أن عانى عدة صنوف من الانتهاكات في ليبيا منذ عام 2017. وقد تحدث عن محنة أسره على أيدي ميليشيا تتبع حكومة الوفاق الوطني في يوليو/تموز 2020، فقال:

"على مدى 15 يوماً، كانوا يضربوننا بقضبان حديدة، كانوا يضربوننا بخراطيم، كانوا يضربوننا بأي شيء معهم. طلبوا منا دفع 6,000 آلاف دينار ليبي [حوالي 4,300 دولار أمريكي بالسعر الرسمي، أو حوالي 950 دولاراً أمريكياً بسعر السوق] عن كل واحد، سواء أكان بالغاً أم طفلاً".

وكان بعض المحتجزين السابقين، ممن أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، ممّن احتُجزوا في مراكز احتجاز تتبع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في غرب ليبيا، قد أمضوا فترات تتراوح بين 15 يوماً وحوالي ثلاث سنوات وراء القضبان. وكانت مدة احتجازهم عموماً تعتمد على قدرتهم على دفع الفدية أو الهرب.

وقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن بعض المسؤولين وأفراد الميليشيات والجماعات المسلحة وعصابات الاتجار بالبشر دأبوا بشكل ممنهج على تعريض اللاجئين والمهاجرين لظروف غير إنسانية، وللتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وللعمل القسري وغير ذلك من أعمال العنف. وقد وُثِّقت مثل هذه الجرائم في مراكز احتجاز رسمية تتبع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وفي سجون، تخضع إسمياً لإشراف وزارة العدل أو وزارة الداخلية، وفي أماكن احتجاز غير رسمية تخضع لسيطرة ميليشيات أو جماعات مسلحة أو تديرها عصابات الاتجار بالبشر. ومن بين أكثر أساليب التعذيب شيوعاً، حسبما ورد، الضرب بأنابيب وبخراطيم وبقضبان، والصعق بصدمات كهربية. وكانت النساء والفتيات عُرضةً لخطر شديد يتمثل في العنف الجنسي والاستغلال. وكان مرتكبو هذه الأفعال، وبينهم مسؤولون في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، يقومون بتعذيب المحتجزين لديهم، أو إساءة معاملتهم بغرض معاقبتهم وإذلالهم، أو لانتزاع مبلغ الفدية. وقال محتجزون سابقون لمنظمة العفو الدولية إن حراس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية كانوا يضربونهم بشكل منتظم إذا ما اشتكوا من أوضاعهم، أو إذا ما "ردُّوا عليهم"، وأحياناً ما كان الضرب بدون سبب ظاهر على الإطلاق.

ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ذكر **"إكينا"**، الذي فرَّ من العنف في نيجيريا، إن حراساً في مركز احتجاز يتبع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية كسروا ساقه في مارس/آذار 2020 "على سبيل اللهو والتسلية فقط لا غير".

كما ذكر بعض المهاجرين واللاجئين لمنظمة العفو الدولية إنهم عانوا من نقص دائم في الطعام، سواء في مراكز الاحتجاز الرسمية التي تتبع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية أو في أماكن الأسر الأخرى.

ومن هؤلاء **"زهرة"**، وهي لاجئة قالت إنها فرَّت من العمل القسري والعنف في بلدها الأصلي، ووصلت إلى ليبيا في عام 2018. وقد روت لمنظمة العفو الدولية محنتها قائلةً:

"في بني وليد، كنتُ أتعرض للضرب، وأُمنع من الأكل والشرب، وتكرر ذلك كثيراً حتى أصبحت غير قادرة على المشي، وبدأت أعاني من مشاكل في إحدى الكليتين. بقيت في بني وليد خمسة شهور، حتى أصبحت مريضة".

وتلقت منظمة العفو الدولية أنباء عن وفاة عدة أشخاص أثناء احتجازهم في مراكز احتجاز تتبع جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وغيرها من أماكن الأسر، بينما تتقاعس السلطات عن التحقيق في ملابسات وأسباب الوفيات، وعن تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

ففي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال سبعة من اللاجئين والمهاجرين، كانوا قد احتُجزوا بين عامي 2017 و2020 في مراكز احتجاز جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، إنهم شهدوا وفاة عدة أشخاص في الحجز من الأصدقاء والأقارب وغيرهم من المحتجزين. وقال ثمانية من اللاجئين والمهاجرين، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، إنهم شهدوا حالة وفاة أو أكثر أثناء احتجازهم على أيدي عصابات الاتجار بالبشر بين عامي 2017 و2020. وذكر الشهود أن أسباب الوفيات تتمثل في استخدام العنف بالأسلحة النارية، والتعذيب، والتجويع، والحرمان من الرعاية الصحية، وظروف الاحتجاز السيئة بوجه عام.

وفي جريمة بشعة بشكل لا مثيل له، وقعت يوم 27 مايو/أيار 2020، أطلق أفراد من عصابات الاتجار بالبشر النار على مجموعة تضم حوالي 200 من اللاجئين والمهاجرين، مما أسفر عن مقتل 30 منهم وإصابة 11 آخرين، وذلك في بلدة مزدة، التي تبعد 180 كيلومتراً جنوبي العاصمة طرابلس. وفي حادثة أخرى وثّقتها منظمة العفو الدولية، أطلقت قوات الأمن في يونيو/حزيران 2020 النار على عدد من اللاجئين والمهاجرين

العزل كانوا يحاولون الفرار من الحجز، مما أدى إلى مقتل ثلاثة منهم وإصابة اثنين آخرين، وذلك في مدينة الخُمس، التي تبعد 100 كيلومتر شرقي طرابلس.

ويواجه اللاجئون والمهاجرون الذين يُحتجزون في شرق ليبيا مخاطر إضافية تتمثل في إعادتهم قسراً إلى بلدان مجاورة، دون مباشرة الإجراءات الواجبة ودون أن تُتاح لهم فرصة طلب الحماية الدولية، حيث أُبعد ما لا يقل عن 5065 شخصاً بشكل جماعي عبر الحدود البرية خلال عام 2020. وقد تُرك بعضهم على الحدود مع السودان وتشاد بدون أي طعام أو ماء.

ولا يسلم اللاجئون والمهاجرون، حتى بعد إطلاق سراحهم من الاحتجاز، من مخاطر الاستغلال والانتهاكات الممنهجة على أيدي أفراد الجماعات المسلحة والميليشيات، وغيرهم من العناصر الضالعة في أنشطة إجرامية. فلا يمكنهم طلب الحماية من الاستغلال على أيدي بعض أصحاب العمل منعدمي الضمير، الذين يرفضون في كثير من الأحيان دفع أية أجور للعاملين أو يدفعون لهم أجوراً أقل مما وعدوا به. وحتى عندما تُدفع لهم أجورهم، يظلون عرضة للسرقة من قبل رجال مسلحين في الشارع أو في المنزل. ويعيش اللاجئون والمهاجرون على الدوام عرضةً لخطر إجبارهم على العمل قسراً، في أعمال النظافة والبناء على الأغلب، لصالح الميليشيات والجماعات المسلحة، مقابل أجور زهيدة لا تُذكر، أو بدون مقابل على الإطلاق. وتكون النساء والفتيات، على وجه الخصوص، عرضةً للعنف الجنسي على أيدي العصابات أو الجماعات المسلحة، أو حتى الأفراد العاديين، بما في ذلك داخل أماكن العمل.

فقد قالت **"زهرة"** لمنظمة العفو الدولية:

"النساء يعملن في الخدمات المنزلية، ولكن كثيراً ما يتركن العمل بعد أيام قلائل بسبب التحرش الجنسي والاغتصاب، ولهذا يخفن من العمل في بيوت الليبيين".

وقد عصفت الآثار الاقتصادية لانتشار وباء فيروس كوفيد-19 بأرزاق اللاجئين والمهاجرين وبفرص حصولهم على عمل. فحتى قبل الوباء، كان كثير من اللاجئين والمهاجرين لا يجدون سبلاً تُذكر، للحصول على السكن الملائم أو الرعاية الصحية. وبالرغم من الوضع الضعيف للاجئين والمهاجرين، لم تبذل السلطات الليبية وغيرها من الأطراف التي تسيطر على أراضٍ بحكم الواقع الفعلي أي جهد يُذكر لضمان حصولهم على المعلومات وعلى الرعاية الصحية منذ انتشار وباء فيروس كوفيد-19 في ليبيا. ونظراً لأن الدولة تلعب دوراً محموداً في تقديم الخدمات الأساسية، يُضطر اللاجئون والمهاجرون إلى الاعتماد على الجاليات في دول الشتات وعلى المنظمات الإنسانية.

كما يقع اللاجئون والمهاجرون فريسةً وسط الأعمال القتالية. فقد وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات قام فيها مقاتلون ينتمون إلى طرفي النزاع بإرغام لاجئين ومهاجرين على المساعدة في عمليات عسكرية، بما في ذلك حمل الأسلحة وتنظيف القواعد العسكرية. فقد ذكر **"توني"**، وهو عامل مهاجر من النيجر، لمنظمة العفو الدولية، أنه أُجبر على حمل أسلحة ومعدات استولت عليها قوات تتبع حكومة الوفاق الوطني في مدينة ترهونة، بعد أن وقعت المدينة تحت سيطرتها في 5 يونيو/حزيران 2020.

وفحصت منظمة العفو الدولية أيضاً لقطات عديدة بالفيديو، بُثت عبر الإنترنت في عام 2020، ويظهر فيها مقاتلون ينتمون إلى طرفي النزاع وهم ينكلون بأسرى من الأجانب اتُهموا بالقتال لصالح الطرف المنافس، ويقومون بإذلالهم وضربهم وإهانتهم وتوجيه شتائم عنصرية لهم. وفي إحدى لقطات الفيديو، التي بُثت عبر الإنترنت في مايو/أيار 2020، يظهر اثنان من المقاتلين، ذكرا أنهما من أفراد "الكتيبة 646" في الجيش الوطني الليبي، وهما يقومان بضرب وشتم رجل أسود أسير، كان مكبلاً بالقيود.

وتقع انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين والمهاجرين في سياق من تفشي العنصرية وكراهية الأجانب. ففي كثير من الأحيان، يلجأ بعض المسؤولين وأفراد الميليشيات والجماعات المسلحة، والأفراد العاديين، إلى استخدام عبارات عنصرية ومهينة عند الإشارة إلى "السود". ويُلقى اللوم على الأجانب، وخاصة المنحدرين من دول إفريقية جنوب الصحراء الكبرى، في ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار الأمراض، بما في ذلك وباء فيروس كوفيد-19، بينما تتقاعس السلطات الليبية عن التصدي للتعصب والانتهاكات. وكان بعض كبار المسؤولين من بين الذين استخدموا علناً عبارات تنطوي على العنصرية. ففي تصريح في ديسمبر/كانون الأول 2018، وصف وزير الداخلية الحالي في حكومة الوفاق الوطني، فتحي باشاغا، ثلاثةً من منفذي هجوم على وزارة الخارجية الليبية في طرابلس بأنهم "من ذوي البشرة الإفريقية". وقد أعربت 45 منظمة ليبية غير حكومية عن استنكارها لهذه التعليقات باعتبارها عنصرية وتنطوي على التمييز المجحف.

وقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن بعض المسؤولين الليبيين وأفراد الجماعات المسلحة والميليشيات وأفراد عصابات الاتجار بالبشر والعصابات الإجرامية يرتكبون أعمال قتل غير مشروع، وتعذيب، واغتصاب، واستغلال ضد لاجئين ومهاجرين دون خوف من أي عواقب. وتقع كثير من هذه الجرائم الشنيعة أمام أعين الجميع، وأحياناً ما تُرتكب في وضح النهار، مما يدل على الاستخفاف الصارخ بأرواح اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، وبسلامتهم وكرامتهم الإنسانية. وبالرغم من الوعود التي تقطعها السلطات الليبية من حين لآخر بالتصدي لهذه الجرائم، فقد ظل معظمها بدون تحقيق وبدون عقاب لمرتكبيها.

وقد برزت مشكلة مناخ الإفلات من العقاب السائد في ليبيا إلى بؤرة الاهتمام بعد تواتر أنباء تفيد بأن رجلين، صدر بحقّهما أمر ضبط واحضار صادر عن النيابة العامة الليبية كما أُدرجا في قائمة عقوبات الأمم المتحدة بسبب ما زُعم عن دورهما في الاتجار بالبشر، لا يزالان يرتبطان بعلاقات رسمية مع حكومة الوفاق الوطني. وأحد هذين الشخصين هو **أحمد الدباشي**، المعروف أيضاً بلقب **"العمو"**، والذي شُوهد وهو يقاتل إلى جانب قوات حكومة الوفاق الوطني في إبريل/نيسان 2020. أما الثاني، فهو **عبد الرحمن ميلاد**، المعروف أيضاً بلقب **"بيدجا"**، وكان يعمل قائداً لنقطة خفر السواحل الليبي في مصفاة النفط بمدينة الزاوية وقت كتابة التقرير الحالي.

ويُحجم اللاجئون والمهاجرون عن التوجه إلى الشرطة أو النيابة لتقديم شكاوى أو لطلب الحماية، وذلك خشية القبض عليهم، أو احتجازهم، أو ترحيلهم، أو تعرضهم لأعمال انتقامية على أيدي مرتكبي الانتهاكات.

فقد ذكر **"أحمد"** لمنظمة العفو الدولية، في يوليو/تموز 2020، أن التوجه إلى الشرطة ليس مطروحاً كخيار، فقال:

"إذا ذهبتُ إلى المركز [الشرطة] سيطلبون مني أن أبرز جواز سفري. وإذا لم يكن معي جواز سفر، سيقولون لي إنني مهاجر غير شرعي ثم يأخذونني إلى أحد مراكز الاحتجاز... وإذا ذهبتُ إلى الشرطة لتقديم شكوى ضد شخص ما، فربما يكون ابن عمه أو شقيقه [عضواً] في جماعة مسلحة، وهذا هو السبب الذي يجعل المرء يخاف على حياته، ولا يلجأ إلى القانون".

وقد تعرض جميع اللاجئين والمهاجرين، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم لغرض إعداد التقرير الحالي، لأشكال عدة من الانتهاكات المروّعة طوال رحلتهم في ليبيا وإقامتهم فيها. وكان من شأن إغلاق الحدود بشكل مؤقت، والقيود التي فُرضت على التنقل في أعقاب انتشار وباء فيروس كوفيد-19، أن يحدَّ كذلك من الخيارات المتاحة أمامهم للعثور على طريق آمن للخروج من ليبيا، بالنظر إلى الإيقاف المؤقت لبرامج إعادة التوطين أو العودة إلى الوطن التي تنفذها هيئات الأمم المتحدة. ولكن حتى قبل فرض القيود على التنقل بسبب وباء فيروس كوفيد-19، لم تكن برامج الإخلاء وإعادة التوطين القائمة كافيةً تماماً لتوفير سُبل قانونية آمنة للخروج من ليبيا بالنسبة لعشرات الآلاف من النساء والرجال والأطفال العالقين هناك في ظروف بشعة. فمنذ عام 2017، لم ينتفع من مثل هذه البرامج سوى 5709 من اللاجئين. وهذا الوضع يعني في واقع الأمر أن اللاجئين والمهاجرين اليائسين لا يجدون سُبلاً واقعية للخروج من ليبيا سوى الإقدام على عبور محفوف بالمخاطر للبحر الأبيض المتوسط. ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، في أغسطس/آب 2020، قال لاجئ كان مقيماً في ليبيا لمدة أربع سنوات:

"في هذه اللحظة، هناك لاجئون يُقدمون على عبور البحر... لا يوجد إخلاء أو إعادة توطين... اللاجئون في ليبيا معرضون للخطر. [نحن] بين الحياة والموت".

ونظراً لتعزيز إجراءات السيطرة على الحدود، بتشجيع ودعم من دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، انخفض عدد حالات عبور البحر الأبيض المتوسط من ليبيا منذ منتصف عام 2017، وأدى ذلك أيضاً إلى انخفاض العدد الكلي لحالات الغرق الموثّقة بشكل سريع، حيث سُجلت 562 حالة بحلول منتصف سبتمبر/أيلول 2020. إلا إن انسحاب سفن الإنقاذ الأوروبية أدى إلى زيادة معدل الوفيات في عامي 2018 و2019، وإلى زيادة احتمالات وقوع حوادث "تحطم قوارب من دون علم أحد"، ومن ثم عدم تسجيلها.

وفي 17 أغسطس/آب 2020، قُتل ما لا يقل عن 45 لاجئاً ومهاجراً، وبينهم خمسة أطفال، في عدة حوادث تحطم قوارب عند ساحل مدينة زوارة، التي تبعد 100 كيلومتر غربي طرابلس. وفي إحدى الحوادث، قال الناجون إن مسلحين أطلقوا النار على قارب، كان يقل ما يزيد عن 80 لاجئاً ومهاجراً، مما أدى إلى اشتعال النار في المحرك وانقلاب القارب. وقد غرق بعض اللاجئين والمهاجرين، بينما أُصيب آخرون بحروق. وهناك لاجئ، تُوفي في حادثة تحطم قارب يوم 17 أغسطس/آب 2020، وذكر أصدقاؤه أنه كان قد كتب على صفحته على موقع فيسبوك قبيل القيام بالرحلة:

"سنفرُّ مِن الوطن، سنهرب حثيثاً نحو المنافي، ولكن الغربة هي أيضاً، قاسية لا تحتمل ستمتص رحيق أرواحنا لا محالة".

وبالرغم من هذه المخاطر التي تهدد الحياة، فقد قال لاجئون ومهاجرون، كانوا لا يزالون في ليبيا عندما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم بين مايو/أيار وأغسطس/آب 2020، إنهم سبق وحاولوا عدة مرات عبور البحر الأبيض المتوسط على متن قوارب متهالكة، مدفوعين بما عانوه من انتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان، فضلاً عن الافتقار إلى سبل بديلة أكثر أمناً للخروج من ليبيا. وفي كل مرة، كانت قوات خفر السواحل الليبي تعترض طريقهم وتُعيدهم إلى الشواطئ الليبية، حيث يواجهون من جديد دوامة الانتهاكات نفسها.

ولإنهاء هذه الحلقة المفرغة من الانتهاكات، ينبغي على السلطات الليبية وضع حد لعمليات القبض على المهاجرين واللاجئين واحتجازهم تعسفياً إلى أجل غير مُسمى دونما سبب سوى وضعهم القانوني المتعلق بالهجرة، وإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المروِّعة بغض النظر عن رتبهم أو انتماءاتهم. ويجب أن تُتاح للاجئين والمهاجرين سبُل الحصول على رعاية طبية ملائمة دون تمييز مجحف، وخاصة خلال انتشار وباء فيروس كوفيد-19 حالياً. ويجب على طرفي النزاع حماية المهاجرين واللاجئين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومن الحرمان من الحرية بشكل غير قانوني، وغير ذلك من انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ويجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاستجابة إلى الدعوات التي سبق أن وجهتها منظمة العفو الدولية وغيرها من أجل إعادة النظر بشكل كامل في تعاون الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مع ليبيا بشأن الهجرة، والتركيز على حماية حقوق الإنسان بدلاً من مواصلة انتهاج سياسات تؤدي إلى حصر الأشخاص في أوضاع تنطوي على انتهاكات. كما يجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فتح طرق قانونية آمنة للوصول إلى أوروبا، بما في ذلك توفير عدد كافٍ من الأماكن لإعادة التوطين، وسبُل بديلة للحماية الدولية. ويجب أيضاً التكفل بإنزال اللاجئين والمهاجرين، الذين يتم إنقاذهم في البحر سواء عن طريق خفر السواحل الليبي أو داخل منطقة البحث والإنقاذ الليبية، في مكان آمن، لا يمكن أن يكون داخل ليبيا، والتعاون مع السلطات الليبية من أجل تحديد أماكن آمنة ملائمة على وجه السرعة.

2. نتائج وتوصيات

"في هذه اللحظة، هناك لاجئون يُقدمون على عبور البحر... لا يوجد إخلاء أو إعادة توطين... اللاجئون في ليبيا معرضون للخطر. [نحن] بين الحياة والموت".

أحد اللاجئين يصف لمنظمة العفو الدولية الوضع المحفوف بالمخاطر الذي يواجهه اللاجئون والمهاجرون في ليبيا، أغسطس/آب 2020

لا تزال ليبيا بلداً غير آمن بالنسبة للاجئين والمهاجرين، حيث تحيط المخاطر بحياتهم وحريتهم وسلامتهم البدنية. وتتفاقم أوجه ضعف اللاجئين والمهاجرين من جراء النزاع الدائر، وانهيار حكم القانون، وعجز السلطات وعزوفها عن معالجة أنماط الانتهاكات القائمة منذ أمد طويل ضد المواطنين الأجانب. وبالنظر إلى الأهوال التي عانى منها المهاجرون واللاجئون في ليبيا، فإنه ينبغي ألا يُعاد إلى ليبيا من يتم إنقاذهم أو اعتراضهم في البحر الأبيض المتوسط، بل يجب إنزالهم في مكان آمن. ويتماشى هذا التقييم مع أحدث موقف اتخذته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عمليات الإعادة إلى ليبيا، والصادر في سبتمبر/أيلول 2020، حيث جاء فيه:

"في ضوء الوضع الأمني غير المستقر عموماً، والمخاطر التي تكتنف حماية المواطنين الأجانب على وجه الخصوص (بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ظروف دون المستوى داخل مراكز احتجاز تديرها الدولة، وأنباء الانتهاكات الجسيمة ضد طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين، على أيدي الميليشيات وعصابات الاتجار بالبشر وعصابات التهريب وغيرها)، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تعتبر أن ليبيا تفي بالمعايير اللازمة لتعيينها كمكان آمن لغرض الإنزال في أعقاب عملية الإنقاذ من البحر".[1]

كما تشارك المنظمة الدولية للهجرة في التقييم. وفي رسالة بريد إلكتروني أرسلتها المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا في 21 سبتمبر/ أيلول رداً على أسئلة منظمة العفو الدولية، قالت:
"يواجه المهاجرون في ليبيا الاحتجاز التعسفي والابتزاز والاختطاف. لا توجد سلسلة حماية لضمان سلامة المهاجرين عند العودة إلى ليبيا. وتواصل المنظمة الدولية للهجرة دعوتها إلى إنشاء آلية إنزال يمكن التنبؤ بها تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية وتتماشى معه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أنه يجب عدم إعادة الأشخاص الذين يتم إنقاذهم أو اعتراضهم في البحر إلى موانئ غير آمنة."

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *"موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تعيين ليبيا كبلد ثالث آمن وكمكان آمن لغرض الإنزال في أعقاب الإنقاذ من البحر"*، سبتمبر/أيلول 2020. [بالإنجليزية]. مُتاح على الرابط: www.refworld.org/docid/5f1edee24.html
(تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر/أيلول 2020).

وبالرغم من محنة اللاجئين والمهاجرين في ليبيا، والموثَّقة توثيقاً جيداً، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي لا تزال توفر الدعم للحكومة الليبية، ولم تشترط على السلطات الليبية مطلقاً اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام حقوق اللاجئين والمهاجرين الذين يتم إنزالهم في ليبيا. وينبغي على التعاون الدولي أن يركز على انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها اللاجئون والمهاجرون العالقون في البلاد، بدلاً من مواصلة سياسات تؤدي إلى حصر الأشخاص في أوضاع تنطوي على انتهاكات.

ومن ثم، تتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية:

توصيات موجَّهة إلى جميع السلطات والجماعات الليبية التي تسيطر على أراضٍ بحكم الأمر الواقع

- الإسراع بتحديد وتسجيل جميع المواطنين الأجانب المحتجزين تعسفياً في مراكز الاحتجاز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وفي السجون العادية، أو المحتجزين كأسرى لدى ميليشيات أو جماعات مسلحة أو عصابات إجرامية، وإطلاق سراحهم، وإمدادهم بمساعدات كافية وبسبُل الحصول على حقوقهم، بما في ذلك القدرة على طلب الحماية الدولية في بلدان أخرى غير ليبيا؛
- إلغاء تجريم عمليات الدخول إلى البلاد والإقامة فيها والخروج منها بشكل غير نظامي، وإنهاء السياسة والممارسة المتمثلة في الاحتجاز الوجوبي للاجئين والمهاجرين الذين يُعتبرون في وضع غير نظامي. وإلغاء القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية، والقانون رقم 6 لسنة 1987، وذلك بما يكفل جعل الدخول والإقامة والخروج بشكل غير نظامي مجرد مخالفة إدارية. وإنهاء الاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي للمواطنين الأجانب دونما سبب سوى وضعهم القانوني، وإغلاق جميع مراكز احتجاز المهاجرين، بما في ذلك المراكز التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية؛
- لحين الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفياً وإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين، ينبغي التكفل بإمداد جميع المحتجزين بالغذاء الكافي وبسبُل الرعاية الصحية، وحمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ومن العنف الجنسي والاستغلال والعمل القسري. وينبغي عدم احتجاز النساء إلا في منشآت بها عدد كافٍ من الحارسات المدربات، كما ينبغي احتجاز الأطفال بمعزل عن البالغين غير الأقارب؛
- السماح للهيئات الإنسانية بالوصول دون قيود إلى جميع الأماكن التي يتم فيها احتجاز أو إنزال لاجئين ومهاجرين. والكشف عن مصير ومكان اللاجئين والمهاجرين الذين تعرضوا للاختفاء القسري بعد إنزالهم أو نقلهم من مراكز الاحتجاز الرسمية التي يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية؛
- التكفل بإنزال جميع من يتم إنقاذهم في البحر، سواء داخل منطقة البحث والإنقاذ الليبية أو عن طريق خفر السواحل الليبي في مكان آمن، على ألا يكون داخل ليبيا؛
- إجراء تحقيقات مستقلة وحيادية في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وأعمال القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والعمل القسري والاستغلال، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم التي ارتُكبت ضد اللاجئين والمهاجرين في سياق الاحتجاز أو خارجه، بغض النظر عما إذا كان من يُزعم ارتكابهم هذه الانتهاكات والجرائم من الأطراف والجهات التابعة للدولة، أو من أفراد الميليشيات أو الجماعات المسلحة، أو من عصابات الاتجار بالبشر أو غيرهم، وذلك بهدف تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة؛
- تمكين المواطنين الأجانب من تقديم شكاوى إلى الشرطة والنيابة العامة، دون خوف من القبض عليهم أو احتجازهم أو ترحيلهم بسبب وضعهم القانوني المتعلق بالهجرة؛
- ضمان الاحترام الدقيق لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وأن تُكفل لكل من يواجه الترحيل سُبل مباشرة الإجراءات الواجبة، والحصول على مساعدة قانونية، بالإضافة إلى حق الطعن في أمر الإبعاد أمام سلطات قضائية؛
- اتخاذ إجراءات لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وتنظيم حملات للتوعية، ومعالجة مسألة استخدام عبارات عنصرية من جانب مسؤولين، بما في ذلك من خلال إجراءات تأديبية أو جزائية. وإدراج برامج لمكافحة العنصرية في برامج تدريب المسؤولين في السلطات المختلفة، بما في ذلك جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وخفر السواحل الليبي. وضمان قدرة الأشخاص الذين يعانون من اعتداءات عنصرية على إبلاغ السلطات بها بشكل آمن، بغض النظر عن وضعهم القانوني المتعلق بالهجرة؛
- إصدار توجيهات للجماعات المسلحة والميليشيات التابعة بعدم تعريض المهاجرين واللاجئين للعمل القسري، بما في ذلك خلال دعم العمليات العسكرية، والكف فوراً عن حرمان المهاجرين

من حريتهم بشكل غير قانوني، وعن ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد المهاجرين، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الممارسات؛
- وقف الدعم المالي للميليشيات المسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، وضمان عدم إدماج أية ميليشيا أو جماعة مسلحة في مؤسسات الدولة بدون تدقيق، وذلك لاستبعاد أولئك الذين تتوفر ضدهم شبهات معقولة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم بموجب القانون الدولي؛
- اتخاذ إجراءات تكفل حصول اللاجئين والمهاجرين على الرعاية الصحية الملائمة، بما في ذلك خدمات الطوارئ، بغض النظر عن وضعهم القانوني المتعلق بالهجرة.

توصيات موجَّهة إلى حكومة الوفاق الوطني الليبية
- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، الصادرة عام 1951، وعلى البروتوكول الملحق بها، الصادر عام 1967، وإضفاء الطابع الرسمي على وجود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الصادرة عام 2006.

توصيات موجَّهة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
- مراجعة وتعديل سياسات التعاون مع ليبيا بشأن الهجرة والسيطرة على الحدود، وذلك بهدف وقف جميع الإجراءات التي تسهم في حصر أشخاص في بلد يتعرضون فيه لخطر جسيم ودائم. وبشكل خاص، يجب إعادة تشكيل جميع جوانب التعاون مع ليبيا بشأن الهجرة والسيطرة على الحدود، والتي تتخذ شكل دعم مالي و/أو مؤسسي و/أو مادي و/أو دعم للسياسات أو القدرات، بحيث يركز هذا التعاون على الأولوية المتمثلة في حماية الحقوق الإنسانية للاجئين والمهاجرين في البلاد؛
- جعل أي تعاون مع ليبيا بشأن الهجرة والسيطرة على الحدود مشروطاً بأن تعتمد ليبيا إجراءات محددة وقابلة للتحقق منها لحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين في البلاد، بما في ذلك إغلاق مراكز الاحتجاز، والإفراج عن جميع المحتجزين تعسفياً بسبب وضعهم القانوني المتعلّق بالهجرة، والإفصاح عن مصير ومكان المهاجرين واللاجئين المختفين قسرياً، وقيام السلطات الليبية بسن قوانين خاصة باللجوء؛
- فتح طرق آمنة وقانونية للعبور إلى أوروبا، وخاصة عن طريق توفير عدد كافٍ من الأماكن لإعادة التوطين، وسبُل بديلة للحماية أمام آلاف الأشخاص العالقين في ليبيا ممن يحتاجون إلى الحماية، وعن طريق مراجعة سياسات الهجرة بهدف تسهيل سبُل نظامية للراغبين في الهجرة؛
- اعتماد آلية لعمليات الإنزال المتوقَّعة لمعالجة الوضع الخاص في منطقة البحث والإنقاذ الليبية، بما يكفل أن يتم على وجه السرعة إنزال جميع اللاجئين والمهاجرين، الذين يتم إنقاذهم في المنطقة، في مكان آمن، على ألا يكون ذلك داخل ليبيا؛
- مطالبة السلطات الليبية بأن تكفل إنزال اللاجئين والمهاجرين، الذين يتم إنقاذهم بتنسيق منها، في مكان آمن، على ألا يكون داخل ليبيا، والتعاون معهم لتحديد مكان آمن ملائم على وجه السرعة؛
- التكفل بنشر عدد كافٍ من السفن، يتمثل هدفها الأساسي في البحث والإنقاذ، على طول الطرق التي تتخذها القوارب التي تحمل لاجئين ومهاجرين، بما في ذلك الطرق بالقرب من المياه الإقليمية الليبية، وذلك ما دامت عمليات مغادرة اللاجئين والمهاجرين من الشواطئ الليبية مستمرة؛
- الكف عن عرقلة أو تعطيل أنشطة الإنقاذ التي تقوم بها منظمات غير حكومية في عرض البحر الأبيض المتوسط؛
- إنشاء آليات للمراقبة والمحاسبة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، والناجمة عن التعاون بشأن الهجرة والسيطرة على الحدود مع دول أخرى.

منظمة العفو الدولية
حركة عالمية لحقوق
الإنسان عندما يقع ظلم
على أي إنسان فإن الأمر
يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

AmnestyAR@